ملخص البحث

شاع في الأوساط النحوية أنّ (مقتضب) المُبرّد ما هو إلّا نسخة من (كتاب) سيبويه، خلا بعضَ الآراء التي خالفه فيها، أو بعض الشواهد التي زادها عليه؛ لذلك عمد البحث إلى إجراء موازنة بين منهجي البحث والتأليف بين الكتابين؛ لبيان صحّة ما أشيع حول (المقتضب) من عدمها، وقد اختار الباحث موضوع (ما ينصرف وما لا ينصرف) ميدانًا للدراسة الموازنة، وقد جاء على ثلاثة مطالب، خصصت الأول منها لدراسة المصطلح، والثاني لبيان منهج العالِمين في عرض الموضوع، والثالث اقتصر على دراسة الشواهد التي احتجّا بها.

والله ولي التوفيق

العدد
٥٤

١٦ شوال
١٤٣٩هـ

٣٠ حزيران
٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أمّا بعد حمدِ اللهِ على جزيل آلائه، ووافر نَعمائه، والصلاةِ والسلامِ على أشرف أنبيائه، وعلى السادة الأطهار من أهل بيته، وصحابته، وأتباعه.

فإنّي أحاول في هذا البحث رصد بعض الفروق المنهجية بين سيبويه والمُبرّد من خلال كتابيهما، وهذا الجهد يحتاج إلى دقة وتمحيص من أجل الوقوف بحيادية أمام علمين جليلين من أعلام البصرة، والبحث هنا به حاجة إلى أن يتصدّى له من يمتلك خبرة وتمرسًا في قراءة كتابي سيبويه والمُبرّد كي يستطيع أنْ يُخرِج اللآلئ من قعر هذين البحرين الزاخرين، وسأُحاول أن أقف على شيء يسير من أوجه التشابه والاختلاف بينهما، مقتصرًا على باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) بين الكتابين، علّها تكشف لنا عن صورة واضحة لمدى تأثر المُبرّد بسيبويه، وإفادته من كتابه، وقد قسّمت البحث على ثلاثة مطالب، درست في الأول المصطلح النحوي بينهما، ودرست في الثاني كيفية عرض الموضوع، ومكانته بين الأبواب في الكتابين، وعرّجت في الثالث على الشواهد التي احتجّا بها. والله الموفق.

المطلب الأول: تأصيل المصطلح بين سيبويه والمُبرّد:

لا شكّ أنّ مصطلح (ما ينصرف وما لا ينصرف) من المصطلحات التي شاع استعمالها في مؤلّفات النحويين منذ سيبويه إلى المتأخرين منهم، وإنْ ظهرت مصطلحات تتّفق أو تختلف مع ما جاء في أوّل مدوّنة في علم العربيّة.

ومن المصطلحات المرادفة لهذا المصطلح هو (المُتمكّن)، وقد أشار إليه سيبويه عند حديثه عن نون التوكيد، إذ ذكر أنّها علامة توكيد، كما أنّ التنوين علامة المُتمكّن.[١]

وعلى الرغم من شيوع هذا المصطلح بعد سيبويه[٢]، أعني (ما ينصرف وما لا ينصرف)، في كتب النُحاة، إلّا أنّ المُبرّد لم يستعمل هذا الاصطلاح، فقد سمّاه (ما يجري وما لا يجري)، وافتتح الباب بقوله: ((واعلم أنّ التّنوين في الأصل للأسماء كلّها علامة فاصلة بينها وبين غيرها، وأنّه ليس للسائل أن يسأل: لِمَ انصرفَ الاسمُ؟ فإنّما

المسألة عمّا لم ينصرف: ما المانع له من الصرف؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسم مثله إذا كانا في الإسميّة سواء)).[٣]

والمُتأمل في (كتاب) سيبويه يجد وضوح المصطلح بشكل جليّ حين يتكلّم عن (المُتمكّن الأمكن)، وهو الاسم المُنصرف، وذلك عند تقسيمه المُعرب إلى (مصروف)، و(غير مصروف)، إذ قال: ((فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون))[٤]. وهو الممنوع من الصرف لعلّةٍ من العِلل المعروفة التي تُخرِج الاسم عن اصله، فتضعفه فتقلّ درجة اسميّته، ((فجميعُ ما يُترك صرفه مضارع به الفعل؛ لأنّه إنّما فُعِلَ ذلك به لأنّه ليس له تمكّن غيره، كما إنّ الفعل ليس له تمكّن الاسم)).[٥]

وهكذا نجد وضوح رؤية سيبويه حول هذين المصطلحين، إذ صارت قاعدة لمن أتى بعده من العُلماء.[٦]

أما مصطلح (ما يجري وما لا يجري)، فقد وهم بعض العلماء حينما ذكر أنّه كوفيّ، وأوّل من أطلقه الفرّاء في (معانيه)[٧]، وتبعه في ذلك المُبرّد، ذكر ذلك ابن حجر العسقلاني[٨]، وإليه مال د. عوض حمد القوزي (رحمه الله).[٩]

ولا نُنكر أنّ الفرّاء قد استعمل هذا المُصطلح كثيرًا في مؤلّفاته[١٠]، غير أنّه لم يكن أوّل من ابتكره، وإنّما نقله عن سيبويه، فقد ورد في كتابه أنّه قال: ((تقول: كُلُّ أفعَلٍ يكونُ وصفًا لا تصرِفهُ في معرفة ولا نكرة، وكلّ أفعل يكون اسما تصرفهُ في النكرة، قلت: فكيف تصرفه وقد قلتَ: لا تصرفه. قال: لأنّ هذا مثالٌ يُمثّلُ به، فزعمتُ أنّ هذا المِثال ما كان عليه من الوصف لم يَجرِ، فإن كان اسمًا وليس بوصف جرى)).[١١]

ومع استعمال الفرّاء هذا المصطلح (ما يجري وما لا يجري)، إلّا أنّه لم يهجر المصطلح البصريّ (ما ينصرف وما لا ينصرف)[١٢]، ويعلل بعض الباحثين هذا التزاوج بين مصطلحات البصريين والكوفيين بنزوع الفرّاء إلى مذهبه البغدادي الذي شرع يؤسس له، الذي يقوم على الإفادة من جميع المذاهب.[١٣]

ومن خلال النظر في الكتابين، وتتبع المصطلحات التي استعملها كلّ منهما، نجد أنّ المصطلح عند سيبويه أكثر استقرارًا ممّا هو عليه عند المُبرّد، فقد عقد سيبويه الباب الرئيس باسم ((ما ينصرف وما لا ينصرف))[١٤]، ولم يتبدّل هذا المصطلح عنده

العدد ٥٤

١٦شوال ١٤٣٩هـ
٣٠حزيران ٢٠١٨م

في الباب كله، ليسير على نسقٍ واحد، أمّا المُبرّد فقد أطلق عليه أولًا ((ما يجري وما لا يجري))[١٥]، ثم لم يفتأ بعد بضعِ صفحاتٍ من هذا الباب أن يفرد عنوانًا فرعيًا ((ما ينصرف وما لا ينصرف، ممّا سمّيت به مذكرًا من الأسماء العربية)).[١٦]

وممّا يُقرب من ذلك استعمال سيبويه مصطلح (الصفة) ولم يستعمل مصطلح (النعت)، إذ قال: ((اعلَم أنّ أفعَل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفةٍ ولا نكرة ...))[١٧]، وهذا مُطّرد في كلّ باب.

أمّا المُبرّد فنجد الخلط عنده بين مصطلحي (النعت) و(الصفة) واضحًا، إذ أفرد بابًا جاء فيه: ((اعلم أنّ ما كان من أفعل نعتًا فغيرُ منصرف في معرفةٍ ولا نكرة ...))[١٨]، ثمّ نراه استعمل مصطلح (الصفة) فقال: ((... ما كان من (أفعل) صفة؛ نحو: أخضر، وأحمر)).[١٩]

ونلاحظ أيضًا أنّ المُبرّد يُحاول أنْ يُغيّر في عنوانات أبواب سيبويه، إلّا أنّه لم يلبث أن يرجع إلى الباب والمُصطلح نفسهما، في الشرح، ومثل ذلك ما سمّاه سيبويه: ((باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل))[٢٠]، ثمّ يأتي المُبرّد ليذكر هذا الباب بمسمًى آخر يناظره وهو ((هذا باب الجمع المزيد فيه، وغير المزيد))، ثمّ نراه في شرحه هذا الباب يقول: ((أمّا ما كان من الجمع على مثال مفاعل ومفاعيل ...)).[٢١]

ومن الاختلاف بينهما في المصطلحات الخلاف حول (تصغير)، و(تحقير)، فكان سيبويه يستعمل التحقير، بينما يلجأ المُبرّد إلى استخدام التصغير. قال سيبويه: ((فإذا حقّرت سرحان اسم رجل، فقلتَ سُريْحين صرفته))[٢٢]، أمّا المُبرّد فقال: ((وكذلك سرحان لو صغّرته فقلتَ سُريْحين)).[٢٣]

والحقيقة أنّنا نميل إلى أنّ تصغير الأسماء الأصل فيها أن يكون للتحقير، فمصطلح سيبويه أعمّ وأشمل؛ لأنّه شمل المصطلحين في آن واحد، إذ إنّ كل تحقير هو تصغير وليس العكس.

المطلب الثاني: منهج سيبويه والمُبرّد في عرض الباب:

أفرد سيبويه للممنوع من الصرف بابًا مستقلًا سمّاه ((ما ينصرف وما لا ينصرف))، فسّر أحكامه، وفصّل ضوابطه، حتى شغل مساحةً واسعة من كتابه تزيد على مئة وثلاثين صفحةً[٢٤]، وقد وضع هذا الباب بعد باب ((تبيان أم لمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف))[٢٥]، قسّمه على اثنين وثلاثين بابًا فرعيًا، بدأه بباب (أفعل)، وختمه بباب ((الحكاية تغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام))[٢٦]، وقد تباينت هذه الأبواب قصرًا وطولًا بحسب طبيعة المادّة التي عالجها في ذلك الباب، فمن أمثلة قصر الأبواب ما أورده عند حديثه عن (أفعل)، إذ بيّن فيه حكم (أفعل) إذا كان صفة، فهو غير منصرف في معرفةٍ ولا نكرة.

ويتساءل في الحوار الذي يُعدّ سمة تعليميّة بارزة في كتابه عن سبب منع الصفة النكرة التي على وزن (أفعل) من الصّرف؟ ثمّ يُجيب عن هذا التساؤل ليُبيّن أنّ سبب ذلك هو مُشابهتها الأفعال من حيث الوزن، ثمّ اكتفى بالتمثيل لهذا الباب بكلماتٍ أوردها مُكبّرة مرّة ومصغّرة مرّة أخرى، نحو: اخضرّ واحمرّ ـ تكون أخيْضِر، وأُحيْمِر.[٢٧]

ومثل ذلك في الايجاز، ما نجده في باب (أفعل منك)[٢٨]، إذ جعله في ثمانية أسطر، تحدّث فيه عن (أفعلَ منك)، وسبب منعه من الصّرف؛ لأنّه صفة، فإن حذف (منك) صُرفَ في النكرة، نحو: أحمد واصغر، أمّا اذا سميته أفضل منك، فلا يُصرف في أيّ حال، واكتفى بالتمثيل له بكلمات نحو: أجمع، وأحمر، وغيرها.[٢٩]

وهكذا تفاوت منهج سيبويه في عرض الأبواب، فمنها ما هو شديد الإيجاز، ومنها ما هو كثير الاطناب، ومنها ما هو بين بين، ومن أمثلة الأبواب التي توسّع في شرح أحكامها (ما جاء معدولًا عن حدّه المؤنّث)[٣٠]، الذي تحدّث فيه عن المذكّر المعدول عن حدّه نحو: فُسَق، ولُكَعٍ، وزُفَر، وذكر أنّه يكون اسمًا للفعل، واسمًا للوصف المُنادى المؤنّث، كما كان (فُسَقٌ)، ونحوه للمذكر، وقد يكون وصفًا لغير المُنادى وللمصدر، ولا يكون إلّا مؤنّثًا لمؤنّث.[٣١]

واحتجّ لأمثلة هذا الباب بشواهد شعرية بلغت ستة عشر شاهدًا، فضلًا عن احتجاجه بلغات العرب الفصحاء، ولا سيما تميم والحِجاز، وقد مثّل له بلغاتٍ غير منسوبةٍ إلى قبائلها، واكتفى بالإشارة إليها بقوله: (بعضهم)، فمثال ذلك اشارته إلى أنّ

بني تميم يقولون: هذه قَطامُ، وهذه حَذامُ، لانّ هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة، أو قطمة.[٣٢]

كما نبّه إلى أنّ أهل الحجاز لم يغيّروا ذلك؛ لأنّه اسمٌ لمؤنّث عندهم؛ لأنّ البناء واحد، وهو هنا اسم لمؤنّث.

وأمّا ما كان آخره راءً فإنّ أهل الحجاز وبني تميم متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، كما اتفقوا في يرى، ورجّح لغة أهل الحجاز؛ لأنّها اللغة القدمى والأولى عنده.[٣٣]

أمّا المُبرّد فقد أفرد للممنوع من الصرف بابًا سمّاه (ما يجري وما لا يجري)[٣٤]، أورده بعد باب (الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام)[٣٥]، وقسّمه على عشرين بابًا ابتدأه بباب (أفعل)، وأنهاه بباب (الأمثلة التي يمثّل بها اوزان الأسماء والأفعال).[٣٦]

والملاحظ أنّ موقع الباب في الكتابين متشابه أيّما تشابه، فكلاهما وضعه بعد همزة الاستفهام التي يُجاب عنها بالتعيين، فضلًا عن ذلك فإنّ المُبرّد اقتفى أثر سيبويه في بسط الأبواب، إذ لم نجدها على وتيرة واحدة، بل تفاوتت بين الإيجاز والاطناب، فاكتفى بالحديث مثلًا عن باب (ما كان من أسماء المذكر أو سمّى به)[٣٧]، بثلاثة أسطر، ذكر فيه أنّ ما كان المذكر وهو على ثلاثة أحرف فهو مصروف، إلّا مما فيه هاء التأنيث نحو: شاة، وشيه، أو تكون زائدة على مثال الفعل نحو: يضع، أو معدولا نحو: عمر، أو كان على مثال لا يكون إلّا للأفعال نحو: ضُربَ من غير أنْ يُمثّل لذلك بالشواهد[٣٨]، وهناك ما يشابه هذا الباب في كتابه أيضًا.[٣٩]

والظاهر أنّ منهج المُبرّد يجمع أكثر من باب واحد من أبواب سيبويه في باب واحد، من أبواب كتابه، فمثال ذلك ما نجده عند سيبويه إفراده أبوابًا مستقلة لـ (أفعل) و(أفعل منك)، بينما نجد المبرّد قد جمع هذين البابين بباب واحد، هو باب (أفعل) تحدث فيه عن (أفعل) إذا كان نعتًا فهو غير منصرف في النكرة والمعرفة، فضلًا عن حديثه فيه عن الفرق بين (أحمر ـ احمد) من حيث الصرف، وبيّن أنّ (أحمد) وما كان مثله لا يكون نعتًا إلّا أن يكون معه (من كذا)، فإن أُلحِقت به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، لأنّه صار نعتًا لأحمر.[٤٠]

وفي النسق ذاته نجد سيبويه يفرد أبوابًا مستقلة لهذا الموضوع، فنجده قد أفرد أبوابًا سماه (هاءات التأنيث)، و(باب تسمية المذكر بالمؤنّث)، و(ما ينصرف من المذكر البتّة)[٤١]، استوفى في هذه الأبواب الأحكام المتعلقة بها، ومثّل لها بأمثلة استوفت الأحكام جميعها، بينما نجد المبرّد قد جمع هذه الأبواب الثلاثة بباب واحد سمّاه (ما ينصرف وما لا ينصرف)[٤٢]، تحدث فيه عن الأشياء التي لا تصرف في نكرة ولا معرفة، وهي،(أفعل) صفة، نحو: (أحمر) وما كان على فَعلان، الذي له فَعلى، نحو: سَكران وسَكرى، وما كان فيه ألف التأنيث مقصورًا، نحو: سكرى وغضبى، أو ممدودًا، نحو: حمراء، وصفراء، والجمع على مثال لا يكون عليه الواحد، نحو: مساجد، وقناديل، ورسائل، وما كان معدولًا في حال النكرة، نحو: مثنى، وثلاث، ورُباع[٤٣]، ثم بيّن أنّ ما كان على أربعة أحرفٍ فصاعدًا، ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، نحو: رجل اسمه عقرب أو عَناق، فهذا مصروف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة.[٤٤]

وكذلك اذا كان الاسم أعجميًا، فإنّ نوحًا ولوطًا مصروفان في كتاب الله (عزّ وجلّ)، وإنّ قارون، وفرعون، غير مصروفين للعُجمة.[٤٥]

هكذا نجد أنّ المُبرّد قد جمع ثلاثة أبوابٍ مستقلّة من كتاب سيبويه في بابٍ واحد، استغرق صفحتين من كتابه، وهذا كثير فيه.[٤٦]

وقد تطول الأبواب عند المُبرّد كما رأيناها في (كتاب) سيبويه، إذ اتّفق معه في تفصيل أحكام المعدول في (ما كان من الأسماء المعدولة على (فعال))[٤٧]، وتابع فيه سيبويه في ذكر أحكامه ولغات العرب فيه، مستدلًا على ذلك بالشواهد القرآنية والشعرية، وقد شغل هذا الباب خمس عشرة صفحة من مقتضبه، كما نجد التفصيل واضحًا في أبوابٍ أُخر من المُقتضب، من ذلك حديثه عن باب (تسمية الواحد مؤنثًا كان أو مذكرًا بأسماء الجمع)، إذ ذكر فيه احكام منع الاسم المذكر والمؤنّث من الصّرف، إذا كان على زنة الجمع، فذكر أنّه في جمع التكسير بمنزلة الواحد، يمنعه من الصّرف ما يمنع الواحد، فإنْ سمّيت أنمارًا أو كلابًا صُرفَ.[٤٨]

وهكذا سار المُبرّد في ذكر أحكام المفرد الذي جاء على زنة جمع التكسير، وأكثر من الاستدلال بآي الذكر الحكيم، وشيئًا من أشعار العرب.

وحاول أنْ يرد على سيبويه أو يخالفه في بعض المسائل، كمسألة صرف (أحمر)، إذا سُميّ به، قال سيبويه: ((وإذا سمّيت رجلًا بفَعَلَ في أوله زائدة لم تصرفه، نحو: يزيد، ويَشكر، وتغلب، ويعمر، وهذا النحو أحرى أن لا تصرفه، ...، وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة، فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنّما منعك من صرف أحمر في النكرة، وهو اسم، أنّه ضارع الفعل؟ فأحمر اذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، ثمّ جعلته نكرة، فإنّما صيّرته إلى حاله إذا كان صفة، ...، وأحمر لم يزل اسمًا)).[٤٩]

وخالف المبرّد قول سيبويه بشأن صرف (أحمر)، إذ قال: ((وكلّ ما سمّيت به من الأفعال لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، نحو: يزيد ، ويشكر، ويضرب، ...، فإن قال قائل: ما باله انصرف في النكرة، وهو فعل في الأصل، وقد ذكرت أنّ ما لا ينصرف إنّما امتنع بشبهه بالفعل، وأحمر وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهي أسماء؟ قيل له: إنّ (أحمر) اشبه الفعل، وهو نكرة، فلمّا سمّيت بهِ كان على تلك الحال، فلمّا رددته إلى النكرة، رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، ولذلك خالفه. هذا قول النحويين ولست أراه كما قالوا. أرى إذا سُمّي بأحمر وما أشبهه ثمّ نُكّر أن ينصرف؛ لأنّه امتنع من الصرف في النكرة؛ لأنّه نعت، فإذا سُمّي بهِ فقد أُزيل عنه باب النّعت فصار بمنزلة (أفعل)، الذي لا يكون نعتًا، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس غيره)).[٥٠]

وقد ردّ ابن ولّاد على المُبرّد هذا الرأي، وقال: ((إنّ حُجّة سيبويه في ترك صرف (أحمر) إذا سُمّي به، ما وجد عليه اجماع العرب في ذلك))[٥١]، مستدلًا بقول سيبويه: ((أمّا أدهم إذا عنيتَ القيد، والأسود إذا عنيت به الحيّة، والأرقم إذا عنيت به الحيّة، فإنّك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب)).[٥٢]

يتضح من هذا أنّ الخلاف بين سيبويه والمبرّد في صرف (أحمر)، مردّه إلى المنهج الذي اتّبعه كلّ منهما، إذ اعتمد سيبويه على ما ورد عن العرب، أي السّماع عنهم. بينما نجد المُبرّد قد احتكم إلى القياس، ومن أمثلته أيضًا مخالفته إيّاه في صرف (سراويل) ، إذ قال سيبويه: ((أمّا سراويل فشيءٌ واحد، وهو أعجميٌ أُعرب كما أُعربَ الآجرُّ، إلّا أنّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة، كما أشبه بقَمّ

العدد ٥٤

١٦شوال ١٤٣٩هـ
٣٠حزيران ٢٠١٨م

الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء فإنّ حقّرتها اسم رجل لم تصرفها، كما لا تصرف عَناق اسم رجل)).[٥٣]

بينما نجد المبرّد يقول فيها: ((وعلى هذا لم يصرفوا سراويل، وإن كانت قد اعربت؛ لأنّها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فأمّا العُجمة فقد زالت عنها بأنّها قد أعربت، إلّا أبا الحسن الأخفش فإنّه كان إذا سمّى بشيءٍ من هذا رجلًا أو امرأةً صرفه في النكرة، فهذا عندي هو القياس)).[٥٤]

ثمّ ذكر رأيًا آخر للأخفش نقله عن العرب، وهو أنّ منهم ((من يجعلها واحدًا فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب، ومن العرب من يجعلها جمعًا واحدها سروالة)).[٥٥]

وخلاصة القول أنّ المُبرّد كان شديد التأثّر بمنهج سيبويه في التأليف والبحث، فقد وجدناه كثيرًا ما يحاكي أبواب سيبويه، ويستدلّ بشواهده، غير أنّه حاول ان يختصر أبواب سيبويه فقد جمع بعض الأبواب المتشابهة في باب واحد، أمّا منهجه في عرض الأبواب فكان متأثّرًا بسيبويه أيضًا، إذ تفاوتت أبوابه تبعًا لسيبويه قصرًا وطولًا.

المطلب الثالث: شواهد الباب في الكتابين

أ. شواهد سيبويه:

تنوعت شواهد سيبويه في هذا الباب بشكل ملفت للنظر، اذ شملت القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب المنثور والمنظوم.

أمّا القرآن الكريم فقد بلغ عدد ما احتجّ به منها خمسًا وعشرين آية، منها قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ﴾[٥٦]، وقوله ﴿مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[٥٧]، إذ احتجّ بهما على صرف كلمتي (ثمودًا، وسَبإٍ)، على أنّهما اسمان للحي، أمّا إذا كانتا اسمًا لقبيلة فتُمنعان من الصّرف[٥٨]، قال سيبويه: ((وأمّا ثمود وسبأ فهُما مرّة للقبيلة، ومرّة لحيين، وكثرتهما سواء)).[٥٩]

كما احتجّ بقراءتين اثنتين هما قوله تعالى: ﴿يَاسِينَ وَالْقُرْآنِ﴾[٦٠]، وقوله تعالى: ﴿قَافَ وَالْقُرْآنِ﴾[٦١]، بفتح النون، والقاف[٦٢]، الشاهد في هاتين القراءتين هو منع لفظ (ياسين) من الصرف على أنّه علمٌ أعجميٌّ، والتقدير أذكر ياسين، ويجوز أنْ يُعدّ

اسمًا غير متمكّن فيلتزم البناء على الفتح، مثل: كيف وأين، وأمس[٦٣]، وكذا (قاف) منعت من الصرف على تقدير عامل محذوفٍ تقديره اقرأ (قاف).

أمّا الحديث النبويّ الشريف، فقد احتجّ في هذا الباب بحديثين اثنين من غير أنْ ينسبهما إلى رسول الله (ﷺ)، الأول قوله: ((لا يدخُل الجنَّةَ إلّا نفسٌ مُسلِمةٌ))[٦٤]، إذ أورده شاهدًا على أنّ ما جاء من المؤنّث لا يقع إلّا لمذكر وصفًا، فكأنّه في الأصل صفة لسلعة أو نفسٍ.[٦٥]

أمّا الآخر فقد أورده في باب ((تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء))[٦٦]، إذ ذكر أنّه إذا أردتَ حكاية هذه الحروف تُركت على حالها، محتجًا بقوله (ﷺ): ((إِنَّ اَللّهَ يَنْهَاكُمُ عَنْ قِيْلَ وَقَالَ))[٦٧]، وذكر رواية أخرى للحديث ((عن قيلٍ وقالٍ))، ومما حمله على هذه اللغة قول ابن مُقبِل.[٦٨]

أصبَحَ الدَّهرُ وقد أَلْوَى بِهِم غيرَ تَقوالِكَ من قيلٍ وقالِ

محتجًا به على اعراب (قيل وقال)، وجرّهما حملًا على معنى الأسماء المذكورة.[٦٩]

أمّا كلام العرب المنثور فقد كان له نصيب كبير من الاحتجاج في هذا الباب، وأكثر هذه الأقوال إمّا منقولة عن مشايخه الذين شافهوا الأعراب، أو ممّا سمعه هو من الفصحاء لمشافهته إيّاهم، ويدلل على ذلك قوله: ((والعرب تقول: أنت لا مَساس))[٧٠]، وقوله: ((سمعنا العرب الفصحاء يقولون: ذِهِ أمةُ الله، فيُسكنون الهاء في الوصل، كما يقولون: بهم في الوصل))[٧١]، ومن الأمثلة الأخرى قوله: ((سمعناهم يصرفون الرجل يُسمّى: كعسَبًا، وإنّما هو فَعَل من الكَعْسَبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا))[٧٢]، وقوله: ((قول العرب هذه عرفات مباركًا فيها، ويدلك أيضًا على معرفتها، أنّك لا تُدخِل فيها ألفًا ولامًا، وإنّما عرفات بمنزلة أبانين ...)).[٧٣]

أمّا الشعر فكانت شواهده في هذا الباب أكثر ورودًا من الشواهد الأخرى، إذ بلغ ما احتجّ بهِ في هذا الباب أربعةً وتسعينَ شاهدًا، منها مثلًا احتجاجه بقول الحطيئة:[٧٤]

يا دارَ هندٍ عَفَت إلّا أثافيها

إذ احتجّ به على تسكين الياء في (أثافيها) للضرورة الشعريّة.[٧٥]

وقول ابن قيس الرّقيّات:[٧٦]

لا بارَكَ اللهُ في الغَوانِيَ هل يُصبِحنَ إلّا لهُـنَّ مُطَّلَبُ

إذ احتجّ به على تحريك ياء (الغواني)، وإجرائها على الأصل ضرورةً.[٧٧]

ب. شواهد المُبرّد:

عند النظر في شواهد باب الممنوع من الصرف في كتاب (المقتضب) الذي أطلق عليه (باب ما يجري وما لا يجري)، نجد أنّ منهجه في الاستدلال قد اختلف عمّا وجدناه عند سيبويه، فقد بلغت شواهده القرآنية ثلاثين شاهدًا، بعض منها احتجّ بها سيبويه قبله، واحتجّ أيضًا بقراءتين شاذّتين، وقد خلا هذا الباب من الاستدلال بالحديث الشريف، وكلام العرب المنثور، في حين نجد أنّ الشعر جاء في المرتبة الأولى في الاستدلال، إذ بلغ ما أورده من شواهدَ ثلاثة وثلاثين بيتًا، كان لشواهد سيبويه نصيب كبير منها.

فممّا احتجّ به من الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾[٧٨]، إذ أورده شاهدًا على ((أنّ مصر غير مصروفة في القرآن، لأنّ اسمها مُذكّر عنيتَ به البَلدة)).[٧٩]

ومن شواهده القُرآنية الأخرى أيضًا احتجاجه بقوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٍ﴾[٨٠]، إذ أورده شاهدًا على منع صرف (أُخرَ)، إذ قال: ((ولا يجوز جاءتني امرأة صُغرى ولا كُبرى، إلّا أن يقول: الصُغرى والكُبرى، أو تقول: أصغر منك أو أكبر، فلمّا جمعناها فقلنا (أُخَرُ) كانت معدولة عن الالف واللام، فذلك الذي منعها من الصرف)).[٨١]

أمّا القراءات القرآنية، فقد احتجّ بقراءتين شاذتين كما تقدّم، الأولى: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾[٨٢]، بفتح الميم وكسر السين[٨٣]، إذ أوردها شاهدًا على أنّها مصدر مذكر معدول.[٨٤]

وقد أورد ابن جنّي هذه القراءة تبعًا لشيخه أبي عليّ الفارسيّ؛ لأنّ (لا مَساسِ) هذه كـ (نَزالِ)، و(دَراكِ)، و(حَذارِ)، وليس هذا الضرب من الكلام ـ أعني ما سُمّي به الفعل ـ ممّا تدخل (لا) النافية للنكرة عليه، نحو: لا رجُلَ عندكَ، ولا غُلامَ لكَ، فـ (لا) إذًا في قوله (لا مَساسِ) نفيٌ للفعلِ، كقولك: لا أمسّك، ولا أقرب منك، فكأنّه حكاية قول القائل: (مَساسِ) كـ (دَراكِ)، و(نَزالِ): فقال: لا مَساسِ؛ أي: لا أقول مَساسِ)).[٨٥]

والأخرى: قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نِسْوَةٌ﴾[٨٦]، بتأنيث الفعل تبعًا للفاعل.[٨٧]

أمّا الشواهد الشعرية فقد بلغت ثلاثةً وثلاثين شاهدًا، منها تسعة عشرَ شاهدًا من شواهد سيبويه، فقد احتجّ بقول الأعشى: [٨٨]

فَهَذا يُعَدُّ لَهُنَّ الخَلَى ويجمعُ ذا بينَهُنَّ الاصارا

إذ قال: ((وكذلك (أيصر)؛ لأنّ فيه ياء وهمزة، فكلاهما من الحروف الزوائد، فجمعه على إصار، فقد بان ذلك أنّ (ايصر) فيعل)).[٨٩]

ومن الشواهد الأخرى التي احتجّ بها قول رؤبة: [٩٠]

في كُلِّ رَعشاءَ وناجٍ رعشَنِ

فموطن الشاهد فيه (رعشن)، فهو مصروف؛ لأنّ ما كانت النون فيه زائدة، وليس فيها الف، فهو منصرف في المعرفة والنكرة.[٩١]

وخلاصة القول أنّ سيبويه كان أكثر إيرادًا للشواهد الشعريّة من المُبرّد بنسبة تزيد على ثلاثة أضعاف، والشواهد التي أوردها المُبرّد كان كثيرٌ منها ممّا احتجّ بها سيبويه، وإنْ حاول أبو العبّاس أن يتصرّف بها بعض التّصرف، إذ كان يستدلّ بها في غير الموضوع الذي استدلّ به سيبويه. وجاءت بعض الأبيات في الكتابين غير معزوّة إلى قائل ما. أمّا كلام العرب المنثور فقد وجدنا المُبرّد احجم عن الاستدلال به في باب الممنوع من الصّرف، لعلّة لا نعلمها، في حين نجد أنّ سيبويه قد أكثر من الاستدلال بكلام العرب المنثور، سواء ما نقله عنهم مشافهةً أو ما نقله عن شيوخه الذين شافهوا العرب، ممّا يدلّ على أمانته العلميّة في النّقل، وكان يفرّق بين ما سمعه هو، وبين ما نقله عن العرب، بالواسطة، بعبارات صريحة لا لبس فيها. أمّا الحديث النبويّ الشّريف فقد رأينا أنّه لا نصيب له من الاستدلال في باب الممنوع من الصّرف عند المُبرّد. في حين استدلّ سيبويه بحديثين صحّا عن رسول الله (ﷺ)، وتفوّق المبرّد على سيبويه بالاستدلال بآي الذكر الحكيم بخمسِ آياتٍ فقط، وإن كانت بعض هذه الآيات قد نقل الاستدلال بها عن الكتاب. ومن المُلفت للنظر أنّ سيبويه والمُبرّد لم يحتجّا بالقراءات المتواترة في هذا الباب، وإنّما عمدا إلى الاستدلال بقراءتين شاذتين، ومهما يكن من أمرٍ فإنّ العالِمين الجليلين أغنيا الموضوع بالتمثيل والاستدلال اغناءً يقرّب القاعدة النحوية إلى ذهن المتلقي، وكانا يشفعان الشاهد والمثال بالتعليل والتحليل، بغية تيسير القاعدة النحوية على المتلقي.

الخاتمة ونتائج البحث:

بعد هذا الاستقراء لباب (ما ينصرف وما لا ينصرف) في كتاب سيبويه، ومقتضب المبرّد، خلص الباحث إلى نتائج عدّة، منها:

١) إنّ سيبويه تمسّك بوحدة المصطلح، وهو (ما ينصرف وما لا ينصرف)، إذ وجدناها ترافق شرحه مفردات الباب من أوّله حتى نهايته، وهذا المصطلح هو الذي تعارف عليه النحاة إلى يومنا هذا، بل إنّ الزّجاج ألّف كتابًا في هذا الباب أسماه (ما ينصرف وما لا ينصرف)، في حين وجدنا المبرد يخلط بين المصطلحات، فقد عنون لهذا الموضوع بابا سمّاه (ما يجري وما لا يجري)، وإذا ما انتقل يسرد ضوابطه وأحكامه رجع إلى مصطلح سيبويه وكان يستعمل (ما ينصرف وما لا ينصرف).

٢) وجد الباحث تقاربًا كثيرًا في عرض الباب في الكتابين، فعلى الرغم من تأثر المقتضب بالكتاب، ومحاكاته أبوابه من حيث العناوين والمضامين، إلّا أنّه حاول أن يجمع أكثر من باب في بابٍ واحد، لذلك وجدنا أنّ أبوابه كانت أقل عددًا من أبواب كتاب سيبويه، وقد تشابه معه أيضًا في المضامين التي احتوتها الأبواب، فقد جاءت منها أبوابا شديدة الايجاز، وأخرى أسهب فيها، وأخرى توسطت بين ذا وذاك، هذا التأثر واضح في منهج سيبويه في عرض المادة العلمية.

٣) أمّا شواهد الباب في الكتابين فقد وجدنا اختلافًا بينها في كمية الشواهد التي احتجا بها، فكانت الشواهد الشعرية عند سيبويه تحتل الصدارة في الاستدلال، ثم كلام العرب المنثور، ثم القران الكريم، وندر استدلاله بالحديث الشريف، والقراءات القرآنية.

أمّا المبرد فقد شابه سيبويه في ندرة الاستدلال بالقراءات، ولم يحتج في هذا الباب بالحديث الشريف وكلام العرب المنثور، وجاء استدلاله بكلام العرب المنظوم بشكل يكاد يكون متساويا معه، وأكثر هذه الشواهد التي احتجّ بها المبرّد نقلها عن سيبويه، وكان بعضٌ منها غير معزوٍ إلى قائل ما.

٤) على الرغم من التأثر الذي وجده الباحث عند المبرد بسيبويه وكتابه، فإنّ ذلك لم يمنع المُبرّد من مخالفته سيبويه في هذا الباب في عدّة مواضع، منها: صرف أحمر إذا سُميّ به، وصرف سراويل، كذلك أفعل إذا كان صفة، وهذا متأتٍ من منهج العالِمين، وكان سيبويه يقدّم السماع، ولا يؤثِر أصلًا عليه؛ لأنّه شافه الأعراب أو نقل عمّن شافههم، في حين كان المُبرّد يعوّل على القياس، وصرّح بذلك كثيرًا في باب ما لا ينصرف.

٥) لم يتجرأ المُبرّد على مخالفة الأخفش في هذا الباب، فكان يعتمد على آرائه، ويأخذ بها، حتّى وإنْ خالفت مذهب سيبويه، وقد صرّح بذلك في المقتضب في مواضع عدّة من هذا الباب.

العدد ٥٤

١٦شوال ١٤٣٩هـ
٣٠حزيران ٢٠١٨م

الهوامش:

١] ينظر: الكتاب: ٣/٥٢١.

٢] ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (مقدمة التحقيق): ٣٧.

٣] المقتضب: ٣/٣٠٩.

٤] الكتاب: ١/٢٢.

٥] المصدر نفسه: ١/٢٣.

٦] ينظر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية: ١٣.

٧] ينظر: شرح المفصّل: ١/٥٨، وأوضح المسالك: ٣/١٤٠.

٨] ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٨/٤٨٤.

٩] ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٦٦.

١٠] ينظر: معاني القرآن: ٢/١٩، ١٧٥، والمذكر والمؤنّث: ٨٦، ١٠٣.

١١] الكتاب: ٣/٢٠٣.

١٢] ينظر: معاني القرآن: ١/٤٢، ١٧٥.

١٣] ينظر: أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة: ٤٥٢، والمصطلح النحوي: ١٦٧.

١٤] الكتاب: ٣/١٩٣.

١٥] المقتضب: ٣/٣٠٧.

١٦] المصدر نفسه: ٣/٣١٩.

١٧] الكتاب: ٣/١٩٣.

١٨] المقتضب: ٣/٣١١.

١٩] المصدر نفسه: ٣/٣١٩.

٢٠] الكتاب: ٣/٢٢٧.

٢١] المقتضب: ٣/٣٢٧.

٢٢] الكتاب: ٣/٢١٧.

٢٣] المقتضب: ٣/٣٣٧.

٢٤] ينظر: الكتاب: ٣/١٩٣-٣٢٦.

٢٥] ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٨٩.

٢٦] المصدر نفسه: ٣/١٩٣-٣٢٦.

٢٧] ينظر: المصدر نفسه: ٣/١٩٣.

٢٨] المصدر نفسه: ٣/٢٠٢.

٢٩] ينظر: المصدر نفسه: ٣/٢٠٢-٢٠٣.

٣٠] المصدر نفسه: ٣/٢٧٠.

٣١] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٧/٣.

[٣٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٨/٣.

[٣٤] المقتضب: ٣٠٩/٣.

[٣٥] المصدر نفسه: ٣٠٧/٣.

[٣٦] المصدر نفسه: ٣٠٧/٣- ٣٨٣.

[٣٧] المصدر نفسه: ٣٢٢/٣.

[٣٨] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣٩] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٤/٣، ٣٣٨.

[٤٠] ينظر: المصدر نفسه: ٣١١/٣.

[٤١] الكتاب: ٢٢٠/٣-٢٢١، ٢٣٥.

[٤٢] المقتضب: ٣١٩/٣.

[٤٣] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤٤] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٠/٣.

[٤٥] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢١/٣.

[٤٦] ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٦/٣-٢٨٧.

[٤٧] المصدر نفسه: ٦٣٨/٣.

[٤٨] ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٤/٣.

[٤٩] الكتاب: ١٩٨/٣.

[٥٠] المقتضب: ٣١٢/٣.

[٥١] الانتصار لسيبويه على المبرد: ٢٠٤.

[٥٢] الكتاب: ٢٠١/٣.

[٥٣] المصدر نفسه: ٢٢٩/٣.

[٥٤] المقتضب: ٣٤٥/٣.

[٥٥] المصدر نفسه: ٣٤٥/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٢٨/٢.

[٥٦] الفرقان: من الآية: ٣٨.

[٥٧] النحل: ٢٢.

[٥٨] ينظر: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: ٢٠٩.

[٥٩] الكتاب: ٢٥٢/٣.

[٦٠] يس: ١-٢.

[٦١] ق: ١-٢.

[٦٢] وهي قراءة عيسى بن عمر وابن أبي اسحاق. ينظر: شواذ القراءات: ١٤٤، ١٧٤، والبحر المحيط: ٧/ ٢٢٣، ١٢٠/٨.

٦٣] ينظر: الكتاب: ٢٥٨/٣، والشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: ٢١٣ ـ ٢١٤.

٦٤] صحيح البُخاري: ٧٢/٤، برقم (٣٠٦٢)، وينظر: صحيح مسلم: ٧٣/١، برقم (١١١).

٦٥] ينظر: الكتاب: ٢٣٧/٣.

٦٦] المصدر نفسه: ٢٦٧/٣ ـ ٢٦٨.

٦٧] صحيح البخاري: ١٠٠/٨، برقم (٦٤٧٣)، وينظر: صحيح مسلم: ١٣٠/٥. برقم (١٧١٥).

٦٨] ديوانه: ٣٩٢.

٦٩] ينظر: الكتاب: ٢٦٩/٣.

٧٠] المصدر نفسه: ٢٧٥/٣.

٧١] المصدر نفسه: ٢٨٥/٣.

٧٢] المصدر نفسه: ٢٠٦:/٣.

٧٣] المصدر نفسه: ٢٣٣/٣.

٧٤] ديوانه: ١١١.

٧٥] ينظر: الكتاب: ٣٠٦/٣.

٧٦] ديوانه: ٣.

٧٧] ينظر: الكتاب: ٣١٣/٣ـ ٣١٤، (الحاشية رقم (١)).

٧٨] الزخرف: ٥١.

٧٩] المقتضب: ٣٥١/٣.

٨٠] آل عمران: ٧.

٨١] المقتضب: ٣٧٧/٣.

٨٢] طه: ٩٧.

٨٣] وهي قراءة الحسن وابن حيوة وابن أبي عبلة وقعنب. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٩٠/٢، والكشّاف: ٥٥١/٢، ومجمع البيان: ٢٧/٧، والدر المصون: ٥٠/٥.

٨٤] ينظر: المقتضب: ٣٧١/٣.

٨٥] المحتسب: ٢/ ١٠٠.

٨٦] يوسف: ٣٠.

٨٧] لم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات والتفسير، وهذا ما صرّح به د. محمد عبد الخالق عضيمة (رحمه الله). ينظر: المقتضب: ٣٤٩/٣، الحاشية.

٨٨] ديوانه: ٤٥ ـ ٥٣.

٨٩] المقتضب: ٣١٦/٣.

٩٠] ديوانه: ١٦٢.

٩١] ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٣٧.

المصادر:

القرآن الكريم.

- أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة: د. أحمد مكّي الأنصاريّ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، (د.ط)، ١٩٦٤م.
- الانتصار لسيبويه على المُبرّد: أبو العبّاس أحمد بن محمد بن ولّاد التّميميّ (ت٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هُشام الانصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ــ القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٩م.
- البحر المحيط: أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٣، (د.ت).
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس بن يوسف السمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- ديوان ابن مقبل: تحقيق: د. عزّة حسن، وزارة الأوقاف ـ دمشق، (د.ط)، ١٩٦٢م.
- ديوان الأعشى: شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ـ بيروت، (د.ط)، ١٩٦٨م.
- ديوان الحطيئة: شرح ابن السّكيت والسّكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة البابي ـ الحلبي ـ مصر، ط١، ١٩٥٨م.
- ديوان رؤبة (مجموعة أشعار العرب): نشره وليم ابن الورد البروسي، لايبزك، (د.ط)، ١٩٠٣م.
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات: تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيبروت، (د.ط)، ١٩٥٨م.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدبن عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ مصر، ط١٤، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
- شرح المفصّل: ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
- الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: عرض وتوجيه وتوثيق: د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب ـ القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ـ دمشق، (د.ط)، (د.ت).

- صحيح مسلم: أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، طبعة دار احياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٥، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
- الكشاف حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة ـ بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: باسم الرسولي المهلاتي، دار احياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
- مختصر شواذ القراءات: ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق ونشر: برجستسراسر، دار الهجرة، (د.ط)، (د.ت).
- المذكر والمؤنّث: الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: د.: رمضان عبد التواب، القاهرة، (د.ط)، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية ـ السعودية، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار السرور، (د.ط)، (د.ت).
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت، (د.ط)، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
- الممنوع من الصرف في اللغة العربية: د. عبد العزيز علي سفو، عالم الكتب الحديث ـ القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

Abstract

It is common in the grammatical circles that the (Muqtadhab) is a copy of (Seboye's book), except for some of the views that Seboye disagreed with, or some of the evidence that he had increased. Therefore, the research sought to balance the methodology of research and writing The researcher chose the subject of (what goes out and what does not depart) field of study budget, has been based on three demands, the first of which was devoted to the study of the term, and the second to explain the approach of the worlds in the View the topic, and the third to shorten the study of evidence that he protested.

God grants success

العدد
٥٤

١٦شوال
١٤٣٩هـ

٣٠حزيران
٢٠١٨م